أنجزت خلال اجتماعها بحضور جهات حكومية عدة 70 مادة لقانون حماية الطفل

عاشور: «شؤون المرأة» بحثت تسجيل نصف البيت الحكومي باسم الكويتية بعد مرور 5 سنوات على زواجها

عاشور أثناء اجتماع لجنة شؤون المرأة

ناقشت لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية في مجلس الامة في اجتماعها اليوم موضوع مساواة المرأة الكويتية بالرجل في القرض الاسكاني وامكانية تسجيلها لطلب اسكاني.

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح صحافي ان اللجنة بحثت خلال اجتماعها على مدى اليومين الماضيين إمكانية تسجيل مشترك للسكن الحكومي للزوج والزوجة الكويتيين بعد مرور خمس سنوات على زواجهما ومساواة القرض الاسكاني للمرأة الكويتية بالرجل بواقع 70 الف دينار مع صرف بدل إيجار للمرأة الكويتية. وذكر ان اللجنة بحثت مسألة توفير السكن للمرأة الكويتية بشكل عام والمتزوجة من غير كويتي بشكل خاص بحضور ممثلي بنك الائتمان خلال اجتماعها مضيفا ان ممثلي بنك الائتمان اكدوا لاعضاء اللجنة ان جميع القوانين المتعلقة بسكن المرأة والتي اقرت في وقت سابق لم تنفذ لصعوبة تطبيقها.

واضاف ان ممثلي بنك الائتمان قالوا انه ليس لديهم حتى الان اي حالة استفادت مما اقر بشأن القرض الاسكاني للمرأة مبينا انه بناء على ذلك بحثت اللجنة امكانية تعديل القوانين بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة وذلك من خلال ضمان حق المرأة الكويتية بتسجيل نصف البيت باسمها بعد مرور خمس سنوات على تقديمها بالطلب الاسكاني حتى ان تم الطلاق مع منح الارامل الكويتيات حق تسلم القرض الاسكاني بواقع 70 الف دينار كحال الكويتي وصرف بدل الايجار للمتزوجة من غير كويتي على غرار الكويتي.

من جهة اخرى اعلن عاشور ان اللجنة انتهت اليوم خلال اجتماعها بحضور ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية والجمعية الوطنية لحماية الطفل وجمعيات نفع اخرى من انجاز 70 مادة من قانون حماية الطفل

الغانم هنأ نظيره في جورجيا بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة امس الى رئيس البرلمان في جمهورية جورجيا ديفيد أوسوباشفيلي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده

أكد أن عد العاملين بها بلغ 1979 موظفا منهم 331 اجنبيا

عبد الصمد: هيئة الزراعة تقدمت بدراسة لجامعة الكويت لمواجهة التوسع بالمشاريع الزراعية مستقبلا

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اليوم ميزانيتي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية 2014 – 2015.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح صحفي وزع عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان اللجنة استمعت الى عرض موجز عن تقديرات ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والتي بلغ اجماليها 2ر114 مليون دينار موزعة على ابواب المصروفات المختلفة.

واضاف ان الباب الاول وهو المرتبات بلغ 2ر34 مليون دينار والثاني وهو المستلزمات السلعية والخدمات 2ر10 مليون دينار اما باب الثالث المعني بوسائل النقل والمعدات والتجهيزات فبلغ 1ر1 مليون دينار والباب الرابع المعني بالمشاريع الانشائية والصيانة بلغ 4ر37 مليون دينار فيما بلغ الباب الخامس المعني بالمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية 4ر31 مليون دينار.

واوضح عبد الصمد ان عدد العاملين بهيئة الزراعة بلغ 1979 موظفا منهم 331 غير كويتي لافتا الى انه تبين للجنة حاجة الهيئة الى جامعيين كويتيين من خريجي كلية الزراعة حيث لايوجد خريجون من هذا التخصص على الرغم من وجود معهد متوسط للزراعة سابقا وهو متوقف حاليا.

وذكر ان الهيئة تقدمت بدراسة لانشاء تخصص للزراعة بجامعة الكويت لمواجهة التوسع في المشاريع الزراعية مستقبلا وحاجة الهيئة والشركات الزراعية الى هؤلاء الخريجين موضحا ان اللجنة طلبت نسخة من هذه الدراسة.

وافاد ان الدعم المدرج بميزانية الهيئة للسنة 2014 2015– بلغ 6ر30 مليون دينار بزيادة مليون دينار عن السنة 2013–2014 مبينا انه يشمل دعم الاعلاف والدعم النباتي وصيادي الاسماك ودعم الحليب والنخيل ودعومات اخرى «مزارع ابقار» ليمثل ما نسبته 5ر97 في المئة من اجمالي اعتمادات الباب الخاص بذلك المقدر بمبلغ 31 مليون دينار.

ودعا الى ان يصرف الدعم لمستحقيه ويساعد على زيادة الانتاج ووضع ضوابط محددة لتوزيع الحيازات الزراعية والحيوانية اضافة الى ضوابط فيما يتعلق بترسية المشاريع الزراعية في البلاد بما يضمن الشفافية والتوزيع العادل.

وقال عبد الصمد ان الجزء الثاني من الاجتماع ناقش ميزانية الهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية 2014 – 2015 حيث بلغ اجمالي المصروفات 6ر24 مليون دينار موزعة على ابواب المصروفات المتنوعة.

وذكر ان باب المرتبات بلغ 1ر13 مليون دينار وباب المستلزمات السلعية والخدمات 2ر2 مليون دينار وباب وسائل النقل والمعدات والتجهيزات 193ر0 الف دينار فيما بلغ الباب الرابع من ابواب المصروفات وهو المشاريع الانشائية والصيانة 9ر7 مليون دينار والباب الخامس المعني بالمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية 2ر1 مليون دينار.

وذكر ان عدد الوظائف بالهيئة بلغ 759 وظيفة بزيادة 20 وظيفة وذلك بخلاف 54 وظيفة شاغرة بميزانية الهيئة عند اعداد الميزانية اضافة الى انه تم مناقشة صرف مكافات لبعض العاملين فيها من نسبة ال5 في المئة التي تستقطع من استثمار الاموال التي تديرها الهيئة لصالح المشمولين برعايتها والتي بلغت ما يزيد عن نصف مليون دينار وهو مبلغ يزيد في بعض السنوات عن المبالغ المعتمدة للهيئة.

واضاف انه تبين للجنة تدني نسبة الانجاز في مشروع المبنى الدائم للهيئة وكذلك فرع الهيئة بمحافظة الاحمدي مشيرا الى ضرورة ان تنجز المشاريع في مواعيدها لان التاخير في تنفيذها يزيد الكلفة

الحمدان يسأل المدعج عن شكوى المواطنين من ارتفاع أسعار المواد الإنشائية

حمود الحمدان

وجه النائب حمود محمد الحمدان سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة حول شكوى عدد من المواطنين من ارتفاع أسعار المواد الإنشائية لاكثر من « 30% » في ظل حركة البناء والتعمير المستمرة مما يثقل على كاهل المواطنين مستفسرا عن خطة الوزارة لمواجهة هذا الارتفاع ومدى قيمها بالرقابة الفعلية على الاسواق والاسعار.

وهل اقتصر قرار الوزير بصرف مواد بناء مدعومة للمستفيدين من بنك الائتمان

استفسر عن مشروع غرب عبدالله المبارك وعدد وحداته وتكلفته التفصيلية

الحويلة لأبل: ما خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى عام 2020؟

محمد الحويلة

- رغم مرور أكثر من عام على مشروع غرب عبدالله المبارك لم نلاحظ أي تغيير
- يجب إعادة النظر في الخطة الإسكانية ودراسة سلبياتها

وجه النائب دكتور محمد هادي الحويلة سؤالا الى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل حول اعلان المؤسسة العامة للرعاية السكنية في أكثر من مناسبة أنها تعمل وفق رؤية ومنهجية جديدة وبالنظر للمشاريع الاسكانية ومنها مشروع غرب عبدالله المبارك ورغم مرور أكثر من عام على تخصيص الأرض للمشروع فلم نلاحظ أي تغيير او خطوات جادة فعالة تجاه هذه المشاريع، فانه يجب إعادة النظر في الخطط الاسكانية ودراسة سلبياتها، من أجل التوصل إلى حلول جذرية لهذه القضية، من خلال تقصير الدورة المستندية وتخفيف الإجراءات التي تعوق إطلاق المشاريع السكنية في البلاد، بما ينعكس على إستلام تلك المشاريع وتسليم القسائم للمواطنين، وضرورة وضع خطة مستقبلية لدى الأراضي الجديدة، وفترة تسليمها بجدول زمني محدد بالتواريخ، والابتعاد عن ترك ملفات المشاريع في الإدراج، فهناك أزمة اسكانية حقيقية في البلاد فالطلبات الاسكانية المتوقعة حتى نهاية العام 2020 يبلغ نحو 174619 طلب، وهذا يوضح أن القضية الاسكانية تتفاقم وخاصة أن أجمالي عدد الطلبات الاسكانية القائمة وصل إلى 109122 حتى 30 يناير 2014.

وبالنسبة لمشروع غرب عبدالله المبارك فهو من المشاريع التي ستساهم في حل جزء من الأزمة الاسكانية التي تمر بها البلاد ويقلل من عدد الطلبات الاسكانية التي في تزايد مستمر فالاسراع بإنجاز الوحدات السكنية من قسائم وبيوت يقلل فترة الانتظار ويخدم القضية الاسكانية ليطمئن كل مواطن السكنية، تتضمن إعلان مع أسرته على الحصول على سكنه خاص. وعليه طالب الحويلة بتزويده بحجم مشروع غرب عبدالله المبارك وكم وحدة سكنية سيوفر وكم تكلفته التفصيلية وفي اي مرحلة هو الآن مع ذكر الخدمات الأساسية التي سيوفرها المشروع مستفسرا عن الأسباب التي عطلت تنفيذ المشروع وتوزيع الوحدات السكنية في غرب عبدالله المبارك في الوقت المحدد ومطالبا بتزويده بالفترة الزمنية المقررة لإستكمال مشروع غرب عبدالله المبارك وتوزيع الوحدات السكنية بخطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية حول توزيع الوحدات السكنية حتى عام 2020 وتتضمن إعلان الأراضي الجديدة وفترة تسليمها وعدد الوحدات السكنية مرفقا معها جداول زمنية محددة بتواريخ تنفيذ المشاريع الاسكانية

مؤكداً أنها ستخفف معاناة 100 ألف متقاعد وتفسح المجال للمرضى الآخرين

العوضي: أطالب «التأمينات الاجتماعية» بالإسراع بمشروع مستشفى المتقاعدين

كامل العوضي

- تقدم الأمم ورقيها يقاس من خلال التعامل مع كبار السن واحترامهم
- إنشاء مستشفى المتقاعدين يحمل بعداً تنموياً واضحاً من خلال تطوير خدمات الصحة

قال عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي إن تباطؤ مؤسسة التأمينات الاجتماعية بخصوص إنشاء مستشفى المتقاعدين لا يوجد له أي مبررات واضحة حيث لا يوجد هناك أي عوائق مادية أو فنية أو سياسية تحول دون تنفيذ هذا المشروع الوطني بامتياز، معرباً عن تقديره الشديد للمؤسسة ودورها الوطني البارز خلال مسيرتها الطويلة.

وأضاف العوضي بان بلدية الكويت قامت بتخصيص أرض لموقع المستشفى وأن تكلفة المشروع مغطاة بالكامل من فوائد تامينات المتقاعدين وأن نص المادة 11 من الدستور الكويتي يقول بأن «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض والعجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التامين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية" مؤكداً بأن كل ذلك يوجب من الناحية الدستورية والوطنية والإنسانية ورد الجميل الإسراع في إنشاء مستشفى خاص بالمتقاعدين يتلاءم معهم ومع ظروفهم الخاصة بدلا من الانتظار في طوابير ومواعيد روتينية قد تتعارض مع ظروفهم الصحية وقد تعرضهم للخطر.

وشدد العوضي على أن تقدم الأمم ورقيها يقاس من خلال التعامل مع كبار السن واحترامهم وتقديم كل الرعاية الصحية والاجتماعية والأدبية لهم، مبيناً بأن التباطؤ في تقديم الخدمات للمتقاعدين الذين يشكل كبار السن غالبيتهم ينعكس بشكل مباشر على المتقاعدين وعائلاتهم أيضاً حيث يتوقعون خدمات مميزة بعد أن قدموا خدمات مميزة ولكنهم ينتظرون كثيراً وربما يذهب انتظارهم هباء بعد فوات الأوان، ومؤكداً على أن المجتمع الكويتي يحمل ثقافة عريقة في احترام الكبير وتقديره ولا يجب أن تتحطم هذه الثقافة من خلال ممارسات روتينية تتحكم بها المكاتب أو المصالح أو تخضع للمساومات. وبين العوضي بأن إنشاء مستشفى المتقاعدين يحمل بعداً تنموياً واضحاً من خلال تطوير خدمات الصحة التي وصلت إلى حدود دنيا مزرية مع الازدحام الذي تشهده المستشفيات الحكومية، مؤكداً بان إنشاء مثل هذه المستشفيات المتخصصة تخفف الكثير من معاناة المتقاعدين والمراجعين الآخرين الذين سيستفيدون دون أدنى شك من تحول ما يقرب من 100000 «مائة الف متقاعد» إلى مستشفاهم الخاص بهم وفسح المجال للمرضى الآخرين بمراجعة المستشفيات الحكومية العادية.

وأكد العوضي بان مبررات تأخر المشروع بسبب تغيير الأرض بطلب من رئاسة الأركان مبرر واه لا يمكن القبول به حيث أن الأرض خصصت منذ زمن طويل وكان الأجدر دراسة صلاحية موقعها قبل تخصيصها، مشدداً على أن لا أحد يستطيع أن يمنن المتقاعدين ببناء مستشفى خاص بهم لأنهم يبنونها من فوائد أموالهم وحقوقهم.

وختم العوضي مشدداً على أن المتقاعدين لا يستحقون هذه المعاملة المجحفة بحقهم بعد ما قدموه من جهود وأفنوا عمرهم في خدمة الوطن "الفرد عليهم بهذا الشكل المخجل ونشعرهم بأنهم منسيون بعد أن منحونا حياتهم،" مبيناً بأنه تقدم بسؤال برلماني لمعالي وزير المالية لمعرفة اسباب التأخير من قبل المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية في البدء في المشروع و عن الجدول الزمني لبداية المشروع ونهايته